قضية ورأي

libraheem@hotmail.com
د.عادل إبراهيم الإبراهيم

الجنسية والتزوير

مازال موضوع سحب الجنسية يشغل الساحة المحلية بما فيه من تباين وجهات النظر ما بين مؤيد للقرار الحكومي باعتباره خطوة في الطريق الصحيح وشاجب للقرار باعتباره تجاوزا لحقوق المواطنة وانه مسيس وموجه للمعارضة بالذات، كما لم تخل الاخبار العالمية من هذا الموضوع وكذلك منظمة العفو الدولية التي نددت بالقرار باعتباره مخالفا للاعلان العالمي لحقوق الانسان، وتجاه ذلك للاسف هناك صمت حكومي وترك الساحة المحلية للتجاذب فيما بين الفرقاء، خاصة ان القرار الحكومي المتخذ من صميم صلاحيات السلطة التنفيذية التي استندت الى قانون الجنسية رقم 15 لسنة 1959 وسببت القرار للمواد 13 و21 مكرر من القانون ولا يختلف احد مع هذا المسلك الحكومي بتفعيل مواد الجنسية بحق من اكتسبها بطرق غير مشروعة وانه مطلب مجتمعي قديم يؤيده الكثير من القطاعات ان كان في اطاره الصحيح دون تمييز او وفق الانتماءات السياسية ولكن ان كان العكس فلا شك سيكون مدعاة للتذمر وتكون الحكومة في مواجهة نقد سلبي هي في غنى عنه.

وثمة تساؤل يطرح: اذا كان قرار مجلس الوزراء قد استند الى المادة 21 من قانون الجنسية والتي تتعلق بالحصول على الجنسية بطريق الغش والتزوير، فلماذا لم تتخذ الحكومة الاجراء القانوني اللاحق للقرار المتمثل بالاحالة للقضاء، حيث ان الفقرة «ب» من المادة 21 مكرر تشير الى الشق الجزائي بعقوبة سجن اقصاها 7 سنوات وفقا لطبيعة الغش في البيانات المقدمة؟ ام ان الحكومة تخشى ان تفتح عليها بابا ان تم تحويلهم للدائرة الجزائية بتهمة التزوير وبالتبعية يقدم كل طرف دفاعا عن موقفه ثم يتبين لاحقا انه لا يوجد غش؟ ام ان الحكومة طيبة الى هذا القدر ولا تريد احالتهم الى النيابة رأفة بمن سحبت الجنسية منهم؟

ولنا الحق القول ان مبدأ سيادة القانون يقوم على التطبيق الكامل له وليس اجتزاء بعض المواد والفقرات نختار ما نشاء منه ونغفل عن امور اخرى.. عندما اشير الى ذلك لست مؤيدا للمعارضة او ممن سحبت منهم الجنسية او معارضا للقرار الحكومي ولكن لتبيان نقص الاجراء الحكومي ليأخذ كل ذي حق حقه، وحتى لا تأخذ الحكومة القانون بطريقة مجتزأة. اما القول بان القضاء لا ينظر في امور الجنسية فهذا صحيح فيما يتعلق بالجنسية بصفة عامة وليس الاتهام بالحصول عليها بالتزوير، مما يؤكد احقية القضاء في النظر فيها لمن اتهم بالغش والتزوير للحصول عليها والا ما وضعت المادة الجزائية في قانون الجنسية بمعاقبة المزور للجنسية مما يعني ان الدائرة الجزائية تنظر في الغش والتزوير والفصل في مدى صحة الاتهام الحكومي بالغش والتزوير والذي بناء عليه يتم اتخاذ قرار سحب الجنسية من عدمه ليأمن كل منا على حق المواطنة وليعاقب المسيء بما اقترفه من تزوير، فهل نرى تحركا حكوميا لتحويل الامر الى القضاء ليسود مبدأ القانون استنادا الى الفقرة «ب» من المادة 21 مكرر من قانون الجنسية؟ هذا ما نأمله.

صدى الأحداث

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

الحوار.. الورقة الأخيرة!

أكثر من عامين منذ أن صدر مرسوم الصوت الواحد الذي عارضته ومازالت تعارضه أغلبية 2012 والتي تمثل وبلا شك قطاعا من المواطنين والعديد من التوجهات السياسية.

لم تكن خلافات المعارضة مع الحكومة بالشيء الجديد، فالمعارضة دائما ما تتصدى لقضايا فساد، ولطالما طرحت أفكارا إصلاحية وحاولت فرضها على الحكومات المتعاقبة، ولكن آلية عمل المعارضة في السابق كانت تتم داخل الإطار الدستوري والبرلماني ووفقا لقواعد اللعبة السياسية.

أما الآن وقد قاطعت المعارضة الانتخابات ولم تعد ممثلة ولا ترغب بذلك أصلا ـ فإن المعارضة تجد نفسها مجبرة على العمل خارج الآليات المعتادة مستخدمة الشارع السياسي واللغة الحادة.

ربما ميزان القوى الآن يميل لصالح الحكومة والتي نجحت بفرض واقع سياسي ودستوري على المعارضة والتي بدورها حاولت بكل السبل تغييره ولم تنجح إلى الآن.

من المؤكد ان فشل المعارضة في إعادة الأصوات الانتخابية الأربعة سريعا اجبرها على التصعيد السياسي وعلى المزيد من المطالب الشعبية كالحكومة المنتخبة والأحزاب وغيرها بضغط من الشارع.

ربما تدرك الحكومة اكثر من غيرها أن أصل المشكلة هو قانون الصوت الواحد، اما بقية المطالب الاصلاحية فيمكن للمعارضة تأجيلها الى حين.

وهناك اشارات ايجابية عبر عنها النائب السابق محمد هايف بعد زيارته الرمضانية للديوان الاميري العامر، حين صرح بانه متفائل ببداية حوار سياسي قريب، اضافة الى تصريحات القيادي السلفي احمد باقر التي يدعو فيها الى ضرورة تعديل قانون الانتخاب ليكون عشر دوائر وبصوتين انتخابيين.

ختاما، يجمع كل السياسيين وعلى مر العصور على ان افضل وقت للدخول في المفاوضات والمساومات هو عندما تكون قويا ـ وبما ان حكومتنا الآن في أوج قوتها، فان دخولها بحوار سياسي مع اطراف من المعارضة وبعض الشخصيات السياسية والوطنية المستقلة، سيؤدي الى تحقيق صفقة مربحة للوطن!

وخصوصا بعد أن استخدمت كل الأوراق من المعارضة والحكومة على السواء ـ ولم يبق على الطاولة إلا ورقة واحدة وهي «الحوار».

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

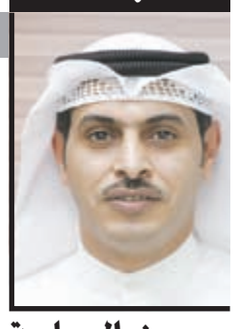

مدمنو السياسة والقيم الكويتية الثلاث

رغم ان المدمن لا يفهم طبيعة ولا تركيبة الهيروين إلا انه يتعاطاه فقط بدافع الادمان، وفي الكويت اغلب متعاطي السياسة هم مجرد مدمنين لا يفهمون تركيبتها، وحالما تثور قضية جدلية يتواردون عليها كجمال يكاد يقتلها الظمأ ثم يبدأون الخوض في ماء الجدل، ولكن هل يفهمون أو يعرفون أبعاد أو حقائق تلك القضية؟ لا أبدا. من خلال متابعة كثير ممن يخوضون في الشأن السياسي تجدهم ينقسمون الى ثلاثة أقسام: قسم مختص معني بالأمر السياسي ويطرح تحليله بغض النظر عما اذا كنت تتفق مع تحليله ام لا ولكنه يطرح الرؤية بشكل متجرد من اي انتماء ويقدم التحليل العقلاني على اي شيء آخر، أما القسم الثاني فمتخصص في الشأن السياسي ولكنه ـ للأسف ـ مؤدلج سياسيا، اي انه يكتب وجهة النظر التي تؤيد فريقه حتى ولو كان تحليله خاطئا فيقوم بلي أعناق الحقائق من اجل أن يثبت وجهة نظره التي تؤيد فريقه السياسي، وهناك الصنف الاخير الذي ينطبق عليه في الكويت مثل «مع الخيل يا شقرا»، فتجده يدلي بدلوه ويقصي هذا ويخون ذاك ويعترض على أولئك، وهو الذي لو سألته عن ابسط مواد الدستور في حقوق المواطنة وواجبات المواطن لعجز حتى عن ان يقدم لك مادة واحدة، وهذا الصنف الاخير هو الغالب للأسف وهم أشبه ما يكون بمشجعي كرة القدم يؤيدون فريقهم حتى ولو خسر بالأربعة والخمسة اهداف وتجدهم يلومون الحكم، وهؤلاء من الصنف الاخير هم سبب التعصب السياسي الذي يعيشه البلد، دون ان يفهموا ان حقهم في إبداء رأيهم يكفله الدستور ولكن اذا كانت آراؤهم تعرض امن البلد للخطر وتضرب الوحدة الوطنية فهنا يكونون قد تعدوا ما كفله لهم الدستور الى تجاوز القانون كقانون الوحدة الوطنية او قانون الكراهية وهذا أصلا مرفوض إنسانيا.

الكويتيون ومنذ نشأة الكويت الأولى جبلوا على حرية القول وإبداء الرأي، شعب جبل على الحرية ولكنه ايضا جبل على قيم أخلاقية اهم وهي قبول الرأي الآخر والتعايش بين المختلفين عرقيا وطائفيا وفئويا، الكويت ميزتها أنها طوال تاريخها جبل شعبها على التسامح وقبول الرأي الآخر بل قبول الآخر والاهم التعايش بين مكونات مجتمع متعدد الأعراق.

السياسة سرقت جزءا من تلك القيم، او بالأصح غيبت جزءا من تلك القيم، وهي قيم تحدد مدى حضارة وتقدم الشعوب، ولا بد لكل متعاط للشأن السياسي ان يضع نصب عينيه مصلحة البلد أولا وان يقوم بدوره وفق القيم الكويتية الثلاث: احترام الآخر وعدم الإقصاء والاهم المحافظة على النسيج المجتمعي وعدم ادخال النزعات المجتمعية كوقود لحرب سياسية قد تحرق البلد إذا ما انحرف تصريح سياسي ما عن مساره الصحيح.

يا سادة يا كرام

almeshar@hotmail.com
@almeshariq8
عبدالمحسن المشاري

الأمر مخيف وخطير وعجيب وغريب

قال لي صديق عن آخر ابداعات المزدوجين إن أحدهم ينطر لما «تمل» زوجته ويروح يولّدها بمستشفى خاص في إحدى الدول العربية الشقيقة بعدما يدفع للمستشفى فلوس رشوة ويطلب منهم يسجلون ان الولادة توأم يعني ولدين يستخرج من المستشفى بلاغ ولادة لمولودين بدل واحد يعني «مولود حقيقي والثاني وهمي» ويستخرج بيانات ميلادية بموجب البلاغين عن التوأم ويتسلم الميلاديات ويوثقها بالسفارة ومن ثم يستخرج لهم شهادات ميلاد كويتية ويقدمها الى جهة عمله ويأخذ عليهم فلوس بدل ولد واحد يأخذ عن اثنين ويتم على هالحالة لغاية ما يصير عمرهم 18 سنة يجنس الحقيقي جنسية كويتية ومن بعد يأخذ ميلادية الولد الوهمي ويذهب لدولة مجاورة ويبيع الميلادية ويأتي بالولد اللي اشتروا اهله الميلادية على اساس ان ولده ويجنسه بموجب الاسم الموجود بالميلادية يعني يسجله رسميا، شيء مخيف وخطير وغريب وعجيب.

□□□

مصري، لبناني، سوري، سوداني، يمني تتوقعون سأحكي نكتة؟ اقرؤوا الفتوى وستعلمون المقصود، سئل الشيخ العلامة محمد بن محمد المختار الشنقيطي: ما حكم النكتة، اذا تمت تسمية بلد معين او قبيلة معينة كقولنا كان هناك رجل من قبيلة كذا فعل كذا، وكذا على سبيل السخرية؟ فقال هذه غيبة لكل أفراد القبيلة وكلهم غرماؤك يوم القيامة ويقتصون منك عند الله سبحانه في يوم عظيم يقتص الله سبحانه فيه للبهائم من بعضها، فكيف بالبشر الأسوياء المكلفين؟! ويزداد الأمر سوءا ان كانت النكتة ضد قومية أو جنسية معينة فعندما يزيد غرماؤك يوم القيامة انت في ذلك اليوم تحتاج إلى الحسنة الواحدة فكيف ستواجه هؤلاء الغرماء جميعا يوم القيامة؟! .. إن الأمر مخيف وخطير ولا بد له من توبة عاجلة.

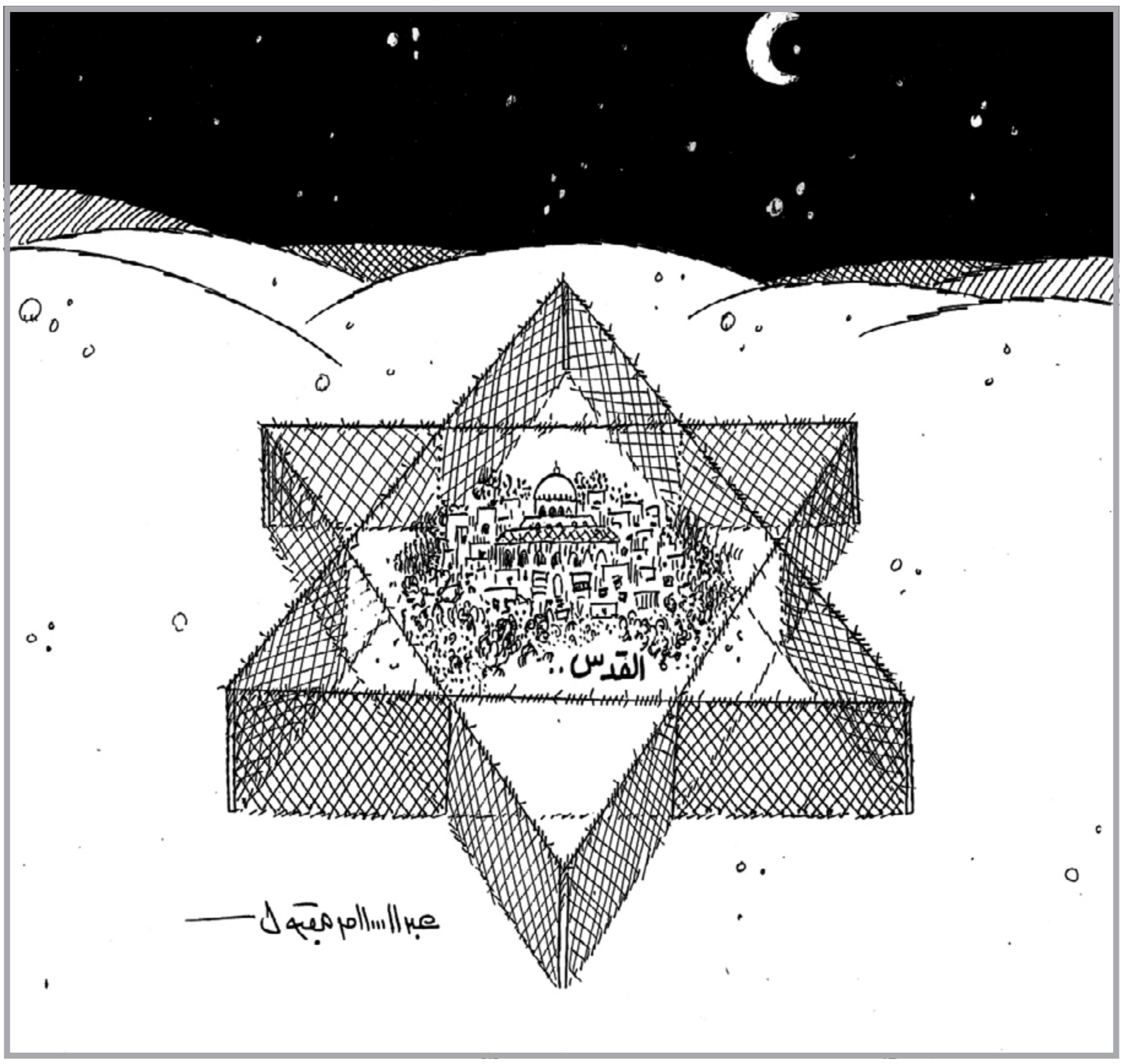

للسطور عنوان

twitter: Family_scienes
instegram: Family_scienes
شيخة عيسى

تعزيز الهواية لدى الأبناء فائدة للمدى البعيد

من أهم الأمور التربوية للأبناء تعزيز هواياتهم بدءا من الصغر، فلابد أن تكون للطفل هواية تعزز، وإن لم تظهر ملامح تلك الهواية فيجب على الوالدين توجيهه وتطوير الميول من خلال تشجيع الطفل على خوض مهارات متنوعة إلى أن يصل لمرحلة التعلق والشغف ومن ثم تعزيز الهواية، فتعزيز الهواية منذ الصغر لها فوائد للمدى البعيد، فهي عبارة عن احتواء ما قد يتعرض له ذلك الطفل من احتياجات ورغبات في مراحله العمرية المتقدمة.

ومن فوائد تعزيز الهواية:

أولا: الحماية من الفراغ: تحمي الهواية الأبناء بجميع فئاتهم العمرية من خطر الفراغ، الذي يستغل بشكل سلبي قد يقتصر على اللعب واللهو وضياع الوقت دون أدنى خبرة يكتسبها الفرد منهم، والحماية الأكبر تكون في المرحلة العمرية من عشر سنوات فما فوق، خاصة لدى الذكور لكون الصبي في هذا العمر ينجذب للصحبة وللتسكع في الشوارع أكثر من أي مرحلة عمرية سابقة، ومن النقاط المهمة أن تعزيز الهواية في مرحلة عمرية متقدمة لا تكون بتلك القوة مقارنة عند تعزيزها بالصغر.

ثانيا: تطوير وإثبات الذات: عندما تكون لابني/ ابنتي هواية فإنها تلعب دورا في اثبات ذواتهم وعليه تعزيز الثقة بالنفس لديهم، ومن جانب آخر الهواية تطوير للذات لما يكتسبه الفرد من تلك الهواية من خبرات جراء الاندماج بها عبر مراحله العمرية المتقدمة، حيث تعزيز الهواية قد يقود الأبناء نحو نجاح كبير في الحياة، إلى جانب ما قد يتاح لهم من فرص الاشتراك في البطولات والمسابقات سواء كانت على المستوى المحلي أو العالمي.

ثالثا: التفاعل الاجتماعي: الهواية توسع مجتمع الأبناء، وعليه التفاعل الاجتماعي الذي يفيد في كسب خبرات اجتماعية في التفاعل وفهم النفسيات الاجتماعية المختلفة، مما يزيد من نسبة الذكاء الاجتماعي لدى الطفل والشاب.

رابعا: توجيه الأهداف: في الهواية هدف، والهدف الموجه من سمات النجاح، وفائدته تكمن في أبعاد نفسية واجتماعية في حياة الفرد للمدى البعيد من تكيفات وحل لمشاكل وأزمات الحياة المختلفة.

خامسا: التقليل من التعرض الإشعاعي اليومي: نتعرض يوميا لتلوث إشعاعي من خلال الهواتف الذكية أو التلفاز أو أجهزة البيت المختلفة، فعندما أعزز هواية الرياضة لدى ابني/ ابنتي على سبيل المثال، سوف اخفف من حدة تعرضه لذلك الإشعاع، واستثمار الوقت بشكل طبيعي له آثار صحية جيدة، إلى جانب التفاعل بشتى أنواعه مع الأشياء التي حولنا تكون بشكلها الطبيعي لا المصطنع.